إطار عمل نظري للتعامل مع الماضي

أوراق أساسيه

٢٠١٦/٠٢

swisspeace
Schweizerische Friedensstiftung
Fondation suisse pour la paix
Fondazione svizzera per la pace
Swiss Peace Foundation

الناشر

مؤسسة السلام السويسرية swisspeace هي معهد لبحوث السلام عملي التوجّه مقره في برن ، بسويسرا . تهدف المؤسسة إلى منع اندلاع النزاعات العنيفة وإلى التمكين من تحويل مسار النزاعات بشكل مستدام .

برنامج التعامل مع الماضي

يدعم برنامج التعامل مع الماضي الذي تتبناه مؤسسة السلام السويسرية الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم أنشطة "التعامل مع الماضيDwP" . يوفر البرنامج باقة عريضة من فرص التدريب ، وتشمل دورات تمهيدية ودورات حول جوانب أدق من التعامل مع الماضي ، ويسهم البرنامج في جهود البحوث وتطوير السياسات في مؤسسة السلام السويسرية من خلال مشروعاته البحثية ، وفعالياته البحثية ، ومؤتمراته ، ومطبوعاته ، وجهوده التعليمية .

سلسلة "أوراق أساسية"

في سلسلة "أوراق أساسية Essential series" توفر مؤسسة السلام السويسرية نصح وإرشاد يقدمه خبراءٌ للممارسين في شتى قضايا بناء السلام للمدنيين . تشمل سلسلة "أوراق أساسية" فيما يخص التعامل مع الماضي على : "تأمين سجلّات الشرطة" و"سجلّات من أجل مستقبل من السلام" .

صورة الغلاف

متحف "فريق عمل المعتقلين" ، في مانيلا ، الفلبين .
حقوق النشر : Tobias Affolter

الشركاء

مؤسسة السلام السويسرية هي معهد مُنتسب لجامعة بازل وهي عضو في الأكاديمية السويسرية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (SAHS) .

swisspeace
Sonnenbergstrasse 17
P.O. Box, 3001 Bern
info@swisspeace.ch

© 2016 swisspeace
صدرت الطبعة الأصلية سنة ٢٠١٣

جدول المحتويات

إطار عمل نظري للتعامل مع الماضي
"المنهج الشامل" في النظرية والممارسة

١ إطار عمل نظري للتعامل مع الماضي ٥
٢ الأعمده الأربعه لمقاربة المنهج الشامل للتعامل مع الماضي ٧
٣ تحديات و فرص المنهج الشامل من حيث الممارسة ١٥

عن مؤسسة السلام السويسرية ٢٠

١ إطار عمل نظري للتعامل مع الماضي

قامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ بالموافقة على مجموعة مبادئ كان قد أوصى بها مقرر الأمم المتحدة الخاص لويس جوانيه في تقريره حول مسألة إفلات من ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان من العقاب . تدعو هذه المبادئ إلى بذل الجهود في أربعة مجالات أصبحت فيما بعد معتمدة بصفتها الأعمدة الأربع لمقاربة شاملة للتعامل مع الماضي :

← الحق في المعرفة
← الحق في العدالة
← الحق في التعويضات
← ضمان عدم التكرار

إن إطار العمل النظري الخاص بالتعامل مع الماضي والذي أعدته كل من مؤسسة السلام السويسرية ووزارة الخارجية السويسرية يستند إلى هذه المبادئ وما تلاها من توصيات .[١] فهو إطارٌ جامعٌ للمجالات والآليات الأربعة الأساسية لمقاربة "التعامل مع الماضي" الشاملة ، في إشارة إلى أن مختلف المجالات المشمولة تؤثر على بعضها البعض ، ويعتمد كل مجال منها على المجالات الأخرى بشكل متبادل . ينصبّ التركيز الأساسي على الضحايا وعلى الجناة ، وعلى تحوّل هؤلاء وأولئك إلى مواطنين لهم نفس الحقوق على قدم المساواة . كما يُفيد الشكل بأن "التعامل مع الماضي" هي عملية طويلة الأجل ترمي إلى تدشين ثقافة المساءلة وسيادة القانون والمصالحة .

[١] **وثيقة** الأمم المتحدة رقم : E/CN. 4/2005/102/Add. 1 تقرير ديان أورينتليشر ، الخبيرة المستقلة المعنية بتحديث مجموعة مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب – مجموعة مبادئ حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال العمل على مكافحة الإفلات من العقاب – طبعة محدّثة .

إطار عمل مفاهيمي للتعامل مع الماضي

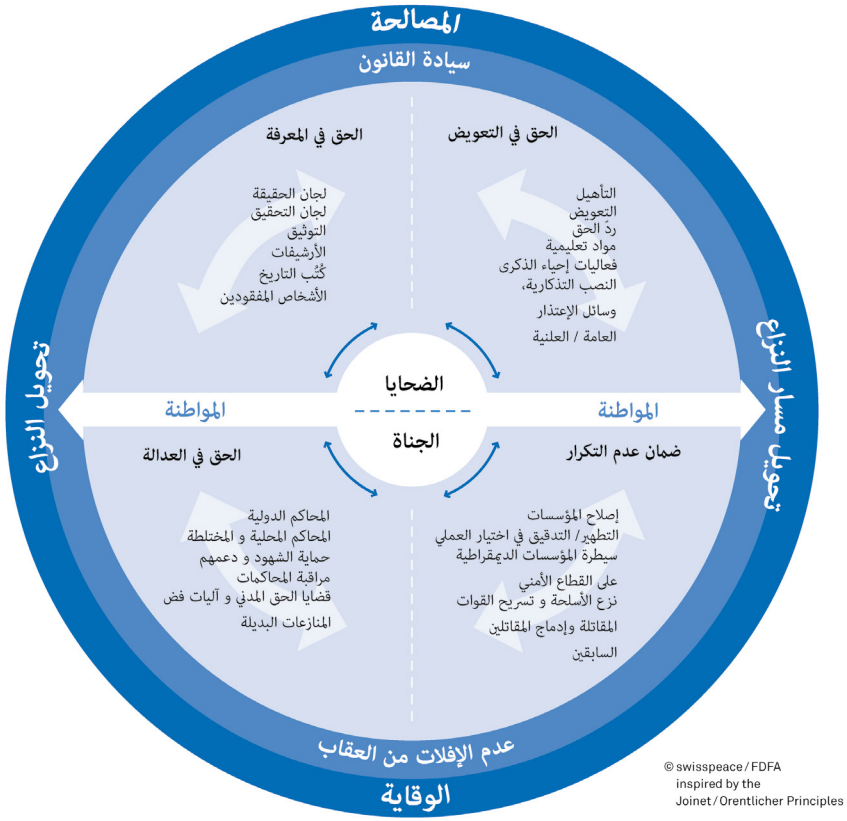

© swisspeace / FDFA
inspired by the
Joinet / Orentlicher Principles

٢ الأعمدة الأربعة لمقاربة المنهج الشامل للتعامل مع الماضي

يتضمن كل من الحقوق الأربعة المكوّنة لنواة المقاربة الشاملة للتعامل مع الماضي ثلاثة عناصر أساسية :

← حق فردي للضحية وأسرته أو أسرتها
← حق جمعي للمجتمع
← التزام مترتب على الدولة بضمان تفعيل هذه الحقوق والتمكين من تحققها

٢ .١ الحق في المعرفة

يشير "الحق في المعرفة" إلى أهمية المعرفة الفردية والجماعية بالأسباب والتجارب المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتركات الماضي الخاصة بها . ليست حيازة هذه المعرفة محض نشاط تقصي حقائق ، إنما هناك باقة من الآليات التي يمكن استخدامها للإسهام في عملية صناعة القرار الأطول أمداً والمتعلقة بمختلف احتياجات الأفراد والمجتمعات على مسار بناء وتكوين المعرفة والحقائق الخاصة بالماضي . وأثناء ذلك من المأمول حفظ الذكريات والتمكين من التوثيق وحماية التاريخ من محاولات التحريف .

الأشخاص المفقودون

يعد البحث عن المفقودين من الأولويات الأكثر إلحاحاً بالنسبة للأقارب والضحايا ، ومن ثم يُعد هذا من أولى تدابير التعامل مع الماضي التي يتم انتهاجها . إن معرفة ما حدث للأقارب والأصدقاء المفقودين ومعرفة إن كانوا أحياءً أو أموات مسألة مهمة للغاية للأقارب ، ومن ثم فإن أعمال استخراج الرفات وإجراء تحقيقات الطب الجنائي ضرورية حتى ولو بعد أعوام من اختفاء هؤلاء الأقارب . في حالات عديدة فإن مجرد تأكيد وفاة الشخص تكفي لبدء عملية تأبينه والحُزن له .

تم إنشاء **اللجنة الدولية للأشخاص المفقودين** (ICMP) في عام ١٩٩٦ من أجل ضمان تعاون الحكومات في تحديد أماكن والتعرف على المختفين أثناء النزاعات المسلحة في يوغوسلافيا السابقة . سبّقت اللجنة إلى استخدام تحليل الحمض النووي (DNA) كخطوة أولى نحو التعرف على أعداد كبيرة من المفقودين في النزاع المسلح ، وبما يسهم في تحقيق سبل ملائمة للتعبير عن الحداد وتكريم المفقودين .

لجان الحقيقة

أثناء الثلاثون سنة الأخيرة ، تم إنشاء العديد من لجان الحقيقة/المصارحة (والمصالحة) . على أن نطاق ولايتها وما حققت من آثار كان متبايناً من حالة لأخرى . تم نشر التقارير النهائية لهذه اللجان في أغلب الدول . فضلًا عن ذلك فقد تم توثيق أعمال اللجنة بشكل مستفيض ، وتمت مناقشتها وإتاحتها للجمهور (أمثلة : **الأرجنتين** و**جنوب أفريقيا**) .

لجان تقصي الحقائق

تستعين الأمم المتحدة بشكل مطرد بأداة لجان تقصي الحقائق الدولية ، لاسيما في حالات انتفاء قدرة أو رغبة الدول في قيادة التحقيقات بنفسها .

في عام ٢٠٠٩ قامت **لجنة تقصي حقائق** تحت قيادة القاضي ريتشارد غولدستون بالتحقيق في أحداث حرب غزة . وفي عام ٢٠١٢ عيّن الأمين العام للأمم المتحدة لجنة خبراء حول المساءلة في سريلانكا . وفي عام ٢٠١١ أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة تقصي حقائق دولية مستقلة للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية ، منذ مارس/آذار ٢٠١١ .

السجلّات

تُعد إتاحة السجلّات للجمهور مسألة مهمة على مسار تقصي الحقائق ، لهذا السبب فكثيراً ما تكون السجلّات عرضة لخطر التدمير أثناء الانقلابات والثورات .

في غواتيمالا تتم حاليًا رقمنة سجلّات الشرطة كاملة ، لإتاحتها للجمهور العام من خلال مبادرة وطنية . ويدعم السجلّ الفيدرالي السويسري هذه المبادرة إذ يحتفظ بنسخ آمنة من كافة السجلات التي تم تحويلها إلى نسخ رقمية .

٢ .٢ الحق في العدالة

يتضمن الحق في العدالة واجبًا يُرتب على الدولة بأن تقوم محاسبة من يتحملون المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان . يقدم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تعريفًا لهذا الواجب ، ويستتبع هذا الواجب ألا يكون العفو العام عن جرائم التعذيب وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ممكنًا . وتُرى المحاكمات العادلة والشفافة بصفتها الآلية الرئيسية لضمان المساءلة المشروعة القادرة على تحدي ثقافة الإفلات من العقاب وضمان اعتراف القانون بالضرر اللاحق بالضحايا . وبالنسبة لكل مجتمع يمر بعملية التعامل مع الماضي ، فلابد من اتخاذ قرارات إزاء نوع المحاكمات الأنسب لتحقيق مساءلة حقيقية ومشروعة في السياق القائم بالنسبة للمجتمع .

المحاكم الدولية

بعد النزاعات العنيفة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا ، أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة محاكم خاصة لملاحقة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي وقعت أثناء النزاعات (انظر : **المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة**) . فضلاً عن نصّ نظام روما لعام ١٩٩٨ على إنشاء **المحكمة الجنائية الدولية** في لاهاي كأول محكمة جنائية دولية دائمة ، وهي المحكمة الجنائية الدولية القائمة بموجب معاهدة ، ولديها ولاية بإنهاء إفلات الجناة المرتكبين لأخطر الجرائم التي تهمّ المجتمع الدولي من العقاب . وقد بدأ نفاذ هذا النظام (نظام روما) في ٢٠٠٢ .

المحاكم المختلطة/الهجينة

تقع هذه المحاكم عادة في الدولة المعنية ويتم تعيين العاملين بها من مجموعة من الخبراء المحليين والدوليين . ومن تلك الأمثلة : **المحكمة الخاصة لسيراليون** ، **والدوائر الاستثنائية بمحاكم كمبوديا** ، **ودائرة جرائم الحرب بمحكمة البوسنة والهرسك** .

الملاحقات القضائية الوطنية

هناك دول قليلة تقوم بشكل متسق وسليم بالملاحقة القضائية على الجرائم الدولية التي ارتكبها مواطنون بها . عادة ما لا تُتاح الإجراءات الجنائية/العقابية لأن الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي ظلوا في السلطة ، أو خشية من أن تؤدي الملاحقات القضائية إلى تجدد العنف (مثال : إسبانيا) . وأحياناً تنتشر ثقافة الإفلات من العقاب ، ويكون لها نفس الأثر (مثال : غواتيمالا ، جنوب أفريقيا السلفادور) . والأكثر صعوبة هي الملاحقات القضائية على جرائم ارتُكبت خارج أراضي الدولة أو ارتكبها أجانب . وما زال عدد الملاحقات والمداولات بموجب ما يُعرف بالولاية القضائية العالمية [٢] محدوداً للغاية .

بعد عقود على الأحداث التي شهدتها عدة دول من أمريكا اللاتينية (مثال : الأرجنتين ، تشيلي) يخضع الآن للمحاكمة الجناة الرئيسيون الذين ارتكبوا جرائم أثناء حقبة الديكتاتوريات العسكرية .

٣ .٢ الحق في التعويضات

يشير الحق في التعويضات إلى عمليات ردّ الحق والتعويض والتأهيل لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان . القصد من هذه الأعمال هو الإقرار بالضرر الذي كابده الضحايا ، وإعلاء الكرامة ، ودعم أعمال بناء القدرات الجارية .

[٢] بحسب مبدأ "الولاية القضائية العالمية" فإن لكل دولة الحق في الملاحقة القضائية على الجرائم المرتكبة خارج أراضيها بموجب قوانينها ، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة أو جنسية الجاني أو الضحية ، حتى عندما لا تكون المصالح الوطنية للدولة متأثرة بموضوع القضية . وباسم المجتمع العالمي (من منطلق الثقة) ، فإنه ينبغي على الدول أن تعاقب على الجرائم التي تعتبر جسيمة لدرجة أنها تهم المجتمع الدولي أجمع وتهدده (من بين جرائم أخرى الإبادة الجماعية ، والجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم الحرب ، والتعذيب) .

ردّ الممتلكات والتعويضات المادية

من الأهمية بمكان ردّ الممتلكات بعد النزاعات العنيفة ، وإن كان هذا الأمر ما زال نادر الحدوث . و في حالة عدم تيسّر ردّ الممتلكات المفقودة ؛ فأحياناً ما يحصل الضحايا على تعويضات مالية .

في عام ١٩٩١ أمر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتشكيل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات (UNCC) التي تتمتع بولاية التعامل مع الأضرار التي حدثت أثناء غزو العراق للكويت . رغم أنّ إجراءات اللجنة كانت مثيرة للجدل لدى تشكلها ، فإن إجراءاتها تلك سمحت بتقديم الشكاوى من الأفراد ، ومن ثم فهي تعد الآن نموذجاً لبرامج التعويض المشابهة .

التعويضات الفردية والجماعية

يمكن أن تتخذ التعويضات الفردية عدة أشكال ، على سبيل المثال : مساعدات طبية أو نفسية–اجتماعية ، أو تعليمية ، أو صيغة الائتمانات بالغة الصغر . وفي الحالات التي تكون فيها أعداد الضحايا كبيرة ، عادة ما تصبح برامج التعويضات الجماعية أكثر جدوى .

في عام ٢٠٠٩ أنشأت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) **برنامجًا لتعويض الضحايا** في سيراليون . تم تصميم المساعدات بصيغة مساعدات لفئات ذات احتياجات معينة ؛ إذ قُدمَت على سبيل المثال مساعدات طبية لضحايا العنف الجنسي ، وفرص لتعليم للأطفال . وفي سياق نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية ، تم إنشاء صندوق لتمويل الأنشطة التي تعالج الضرر الناجم عن الجرائم التي تدخل ضمن ولاية المحكمة الجنائية الدولية . ويمكن تقسيم مناطق اهتمام هذه المشروعات إلى فئات : المشردين داخليًا ، والأيتام ، وضحايا العنف الجنسي ، والمعاقين .

التعويضات المعنوية

تُظهر الأعداد الكبيرة من النُصب التذكارية والمتاحف (والشواهد الفنية) في شتى أنحاء العالم مدى أهمية الإقرار علنًا بانتهاكات الماضي بالنسبة للضحايا وأقاربهم .

افتتحت تشيلي "**متحف التذكّر**" الذي يذكر الشعب التشيلي بالظلم الذي كابده أثناء حقبة الحُكم العسكري . و في الأرجنتين ، تتيح "**الذاكرة المفتوحة** Memoria Abierta" توثيق الديكتاتورية العسكرية وانتهاكاتها . في سجلاتها على الإنترنت ، تستعرض "الذاكرة المفتوحة" أيضاً مواد من أرشيفات "اللجنة الوطنية للأشخاص المختفين CONADEP" ، ومنها مثلاً الصور والوثائق المكتوبة .

٤ .٢ ضمان عدم التكرار

يهدف التعامل مع الماضي إلى الإسهام في عدم تكرر انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدها الماضي . كان "لن يتكرر هذا أبداً Nunca más!" هو الشعار القائد لحركات حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ، التي بادرت بفحص الماضي العنيف في دول مثل الأرجنتين وتشيلي والبرازيل وبيرو وغواتيمالا . إن عدم تكرر وقوع انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة يسبقه الافتراض بوجود مؤسسات ديمقراطية وإشراف مدني على قوات الأمن ونظام عدالة فعال وتحقق سيادة القانون . إنشاء هذه المؤسسات عملية باهظة الكلفة ومعقدة وطويلة الأجل . تبدأ هذه العملية عادة ببرامج التسريح ونزع الأسلحة ، وبانتخابات حرة ونزيهة ، يليها إصلاح قطاع الأمن ، وإصلاحات دستورية ، وإنشاء قضاء فعال ومستقل .

تسريح وإعادة إدماج المقاتلين

في أعقاب اتفاقات السلام فإن تسريح ونزع أسلحة وإعادة إدماج الجماعات المتمردة وإعادة تنظيم الجيوش المتضخمة تمثل عادة خطوات أولى مهمة على طريق تحسين أمن الناس .

في سيراليون ، قامت بعثة الأمم المتحدة (UNAMSIL) هناك بالإشراف على إجراءات نزع أسلحة وإعادة دمج المتمردين السابقين .

الانتخابات والإصلاحات الدستورية

بعد الحرب الأهلية أو بعد انهيار النظم السلطوية ، تجدّ تحديات وقرارات لابد من اتخاذها إزاء توقيت عقد انتخابات حرة ونزيهة . بالإضافة إلى ذلك ، فثمة حاجة إلى إصلاحات دستورية جوهرية ، من أجل إنشاء حكومة تتمتع بالشرعية . يشتمل هذا على الإعداد للرقابة البرلمانية ، والتخفيف من سلطات الرئيس ، وآليات للسيطرة على قوات الأمن .

عقدت تونس انتخاباتها الديمقراطية الأولى بعد انتفاضات الربيع العربي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ وشارك فيها ٩٠٪ من الناخبين . يتولى المجلس التأسيسي المُنتخب اعتماد دستور جديد في ظرف عام ، ويلي ذلك استقالة الحكومة المؤقتة الحالية وتعيين المجلس التأسيسي لحكومة جديدة .

إصلاح قطاع الأمن

انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع عادة في ظل الديكتاتوريات العسكرية لا يمكن الحيلولة دونها إلا بعد السيطرة ديمقراطياً على قوات الأمن لا سيما قوات الجيش والشرطة . و يتطلب هذا عملية إعادة تنظيم ، فضلاً عن التدريب .

منذ عام ٢٠١٠ تعمل المفوضة الغواتيمالية لإصلاح الشرطة ، هيلين ماك ، على التنفيذ الكامل لإصلاحات الشرطة الأساسية ، التي تم وضع خطتها قبل سنوات عديدة ، في اتفاق سلام ١٩٩٧ ، وبدأت **باللجنة الدولية ضد الإفلات من العقاب في غواتيمالا** (CICIG) .

إصلاح النظام القانوني

يمكن للنظام القانوني الفعال أن يساعد في الحيلولة دون وقوع انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة استغلال السلطة ، ومن ثم فإن الإصلاحات القضائية الأساسية على كافة المستويات هي شرط مهم لضمان عدم التكرار .

بعد حرب أهلية دامت ١١ عاماً في سيراليون ، تتم إعادة بناء نظام القضاء الذي يتسم بضعف الأداء بمساعدة دولية .

التطهير/التدقيق في اختيار العاملين

من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية ، فلابد من حرمان المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من المناصب السياسية الرسمية ، أو عزلهم عن المناصب الرسمية . لابد من فحص الدور الذي لعبه أصحاب المناصب الرسمية في الماضي ، من أجل زيادة مصداقية ومشروعية المؤسسات الجديدة .

يدير المعهد البولندي للذاكرة الوطنية **مكتباً للتدقيق في اختيار العاملين** ، يستعين بسجلّات جهاز أمن الدولة السابق ، من أجل التحقق من دقة ما يعلنه الأفراد الساعين للمناصب العامة أو من يؤدون مهام عمل عامة ، في استمارات التدقيق في اختيار العاملين التي يعبئونها .

٣ تحديات وفرص المنهج الشامل من حيث الممارسة

إن المقاربة الشاملة للتعامل مع الماضي تُقرّ بالاعتماد المتبادل ما بين الأعمدة الأربع الأساسية : الحق في المعرفة ؛ الحق في التعويضات ؛ الحق في العدالة ؛ ضمان عدم التكرار . يمكن رؤية الإطار النظري المعروض هنا بصفته نقطة البدء في الممارسة وفي توليد المعرفة . لابد بعد ذلك أن يطرح الممارسون والدارسون للتعامل مع الماضي جملة من الأسئلة الإضافية ، التي من شأنها تشكيل نوعية وتوقيت وسياق ومحتوى العملية .

٣. ١ ما هو السياق؟

التعامل مع الماضي من حيث التعريف يُعنى بالتعامل مع قضايا حساسة متصلة بنزاعات الماضي ، وهو يحمل خطر أن يُفضي إلى توترات جديدة وتجدد العنف . من ثم فلا غنى عن مقاربة حساسة للنزاعات لدى تخطيط وتنفيذ استراتيجية التعامل مع الماضي . يشتمل هذا على التحليل الدقيق والحريص للسياق الذي نعمل فيه ، بالإضافة إلى تقييم الآثار المحتملة لتدخلاتنا وما نتخذ من إجراءات على النزاع . بناء على هذا الفهم ، فسوف تتحسن فرصة تقليص الآثار السلبية الغير مقصودة على التوترات والنزاع ، وكذا زيادة فرص بناء الجسور .

التحدي : ضمان حساسية عملية التعامل مع الماضي لديناميات النزاع و اقترانها بفهم واضح للسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية .

الفرصة : تصميم عملية التعامل مع الماضي بحيث تكون حساسة للنزاع ، وتكون مهمة لمن هم أكثر تأثراً بانتهاكات حقوق الإنسان ومملوكة لهم .

لكل سياق تاريخه وثقافته وأديانه ولغاته وتقاليده التي تؤثر على ما يمكن للمجتمع أن يختاره وما يمكّنه من التعامل مع الماضي . يجب أن تأخذ عملية التعامل مع الماضي في اعتبارها هذه الظروف الخاصة . لابد أن تضمن تعزيز المؤسسات والآليات المحلية القائمة من أجل بناء القدرات المستقبلية اللازمة للتعامل مع الماضي بشكل بنّاء .

إن المقاربات المُطبقة من أعلى لأسفل ، والإجراءات المفروضة من الخارج ، لن تصادف أبداً المشروعية اللازمة ، ولن تؤدي إلى بناء عملية مستدامة . لابد أن تسعى عملية التعامل مع الماضي إلى ضم الأكثر تأثراً بانتهاكات حقوق الإنسان كمشاركين نشطين ، بالإضافة لمن تعرضوا للتهميش جراء تجارب العنف أو من واقع وضعهم الاجتماعي أو مواقعهم الجغرافية .

هذا الإطار يُعد أداة نموذجية ومناسبة تماماً لإعداد خارطة . يمكن استخدام الإطار في الإعداد لرؤية عامة للمبادرات القائمة في سياق بعينه ، وكذا رؤية عامة للمجالات التي تم تجاهلها والاحتياجات التي لم تتم معالجتها بعد . يمكن أيضاً استخدام الإطار في الوصول إلى الروابط والتجمعات والاحتمالات القائمة ، بين مختلف المبادرات ، وكذا المجالات التي لم تُستغل بالقدر الكافي ، والتي تنطوي جميعاً تحت لواء "التعامل مع الماضي" .

٣. ٢ من هم الفاعلون؟

مع الفهم لأهمية السياق ، يأتي فهم أهمية المعرفة بشأن الفاعلين أصحاب الشأن وضمهم إلى العملية . قد يشمل هؤلاء الحكومات ، ومنظمات المجتمع المدني ، والسكان المتضررين ، والجناة ، والمنظمات الدولية ، ودول أخرى ، والمانحين ، وآخرين . لابد أن تضمن عملية التعامل مع الماضي الاستماع إلى رؤى الفاعلين وضمّها قدر الإمكان للعملية من أجل جعلها عملية مهمّة لأطرافها وتتمتع بالمشروعية في نظرهم . مع تغير السياق ذاته يمكن أن يتغير الفاعلون المعنيون على مدار الوقت ، مما يجعل إعادة النظر دائماً والمرونة سمات مهمة لأية عملية للتعامل مع الماضي .

التحدي : ضمان استناد عملية التعامل مع الماضي إلى معرفة بالفاعلين أصحاب الشأن ومشاركتهم .
الفرصة : تصميم عملية للتعامل مع الماضي تضم مختلف الفاعلين وتكون مهمّة ومشروعة بالنسبة لهم .

وإلى ذلك ، فإن عملية التعامل مع الماضي يجب أن تتوخى الحذر ، بحيث لا تولي كل الاهتمام لهويات أي من الفاعلين ، ولا سيما "الضحايا" أو "الجناة" . قد لا يكون رسم الحدود الصارمة بين مختلف الفاعلين مفيدًا للعملية أو ناجحًا في تحقيق أهدافها .

يوفر الإطار عدسة منهجية لوضع خريطة بالفاعلين التابعين للدولة وغير التابعين للدولة ، بالفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين ، ويساعد على تحديد أي من الفاعلين مشاركون فعليون أو يجب أن يشاركوا في العملية ، وما الأدوار التي يمكن نسبها لكل منهم . كما يسمح الإطار بالتعرف على الشركاء الاستراتيجيين المحتملين .

٣ .٣ كيف تتصل الآليات بالعمليات الأعرض نطاقًا؟

يجب النظر لأي عملية للتعامل مع الماضي بصفتها جزء من مجموعة أعرض من التحولات المتصلة ببعضها البعض . فالآليات المُختارة لن تؤدي بالضرورة إلى النتائج المتوقعة أو المرغوبة ، ولا يمكن لها وحدها أن تُعزز نوعية التحولات الأعرض المطلوبة لسلام دائم وعادل . يُظهر الإطار كيف تتصل كل من الحقوق الأربعة ببعضها البعض (كل منها بصفته جزءًا من كل) ، وكيف يمكن ضمان ذلك من واقع مختلف الآليات والتدخلات العملية . كما يُظهر الإطار كيف يجب النظر إلى هذه الحقوق بصفتها جزءًا من تحويل الضحايا والجناة إلى مواطنين يمكنهم لعب دور مهم وفعال في بناء مجتمع مسالم وديمقراطي . وبهذه الطريقة يمكن أن يمثل الإطارنقطة بداية مفيدة للوصول إلى تصوّر نظري لكيفية ارتباط الممارسات أو الآليات ببعضها البعض ، وتحديد الأهداف الأعمّ التي تسعى إلى تحقيقها .

التحدي : ضمان أن تتمكن آليات وإجراءات عملية التعامل مع الماضي من الإسهام في تحوّل النزاع والمصالحة وسيادة القانون .
الفرصة : تصميم عملية للتعامل مع الماضي كفيلة بالإسهام بشكل إيجابي في التغيير الأطول أمداً وفي بناء سلام دائم وعادل .

يمكن للمقاربة الشاملة للتعامل مع الماضي أن تدعم وتسهم في تحول مسار النزاع والمصالحة . تنشب النزاعات بسبب أوجه انعدام المساواة والظلم ، سواء سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو اقتصادياً . والتعامل مع الماضي يرمي إلى ويشمل تحوّل الأعراف والمؤسسات وعلاقات القوة التي تؤدي إلى الظلم وانعدام المساواة . يمكن تحقيق هذا على المستوى الفردي من خلال الإقرار بالتهميش التاريخي أو الضرر الذي تمت مكابدته والتعويض عن ذلك ، وبكفالة حقوق المواطنة المهمة لإتاحة الموارد للجميع على قدم المساواة . وعلى المستوى الجماعي فإن بإمكان التعامل مع الماضي أن يسهم في تقليص السلوكيات والخطابات المجتمعية التي تعزز النزاع بين الأفراد والجماعات ، والتمييز بين مختلف طوائف المجتمع . يمكن صوغ علاقات جديدة من خلال أعمال رمزية مثل تقديم اعتذارات رسمية ، والاحتفاء بذكرى الضحايا أو من خلال الإصلاحات المؤسسية . وعلى مستوى تعامل الدولة مع الماضي ، فهناك التحولات في المؤسسات السياسية ، مثل الإصلاحات الدستورية وإصلاح قوانين المواطنة . ويمكن لهذه التغييرات أن تسهم في الانتقال نحو الديمقراطية ، وفي توفير قاعدة سياسية واحدة للمجتمع ، وفي سلام مستدام .
يذكّر الإطار الممارسين والدارسين للتعامل مع الماضي بأن كل آلية مفردة هي جزء من كُل أشمل ذو إمكانات تحويلية . كما يمكنه أن يوفر قاعدة لمناقشة الصلات بين الآليات وفي صياغة أهداف أعرض أبعد مدى يمكن أن تسهم هذه الآليات في تحققها .

٤ .٣ ما الممكن؟

بعد الحرب وبعد الديكتاتورية ، تواجه الدولة عادة تكاليف هائلة لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية . لدى تخطيط مبادرات التعامل مع الماضي ، فمن الضروري العمل بموجب ميزانيات مالية واقعية ومستدامة ، وتوقع احتياجات المستقبل وتكاليفه . يمكن لهذا أن يؤدي للحيلولة دون التوقعات الكاذبة وغير الواقعية – لا سيما في أوساط الضحايا – وأن يساعد في تصميم التدخلات الممكنة عملاً . فضلاً عن ذلك ، فسوف يُتاح سياق سياسي تحدث على أرضيته أية عمليات للتعامل مع الماضي .

التحدي : ضمان ألا تثير عملية التعامل مع الماضي توقعات كاذبة ، وقدرة العملية على تحقيق أهدافها وأن يُتاح تمويلها بالكامل من قِبل فاعلين محليين أو دوليين .
الفرصة : تصميم عملية التعامل مع الماضي بحيث تكون ممكنة التحقق وأن تكون ذات مشروعية في الوقت نفسه .

إن الإرادة السياسية والمشروعية السياسية والقوة السياسية لمختلف الفاعلين في الحكومة وفي المعارضة سوف تحدد بدرجة ما طبيعة الأعمال والتدابير التي يمكن تبنيها ، والقرارات التي يمكن اتخاذها والوعود التي يمكن تحقيقها . ينسحب الأمر نفسه على السياقين الإقليمي والدولي المنغرسة فيهما عملية التعامل مع الماضي . فالمانحين الدوليين والآليات القانونية الدولية ومشاركة دول الجوار سوف تشكل جميعاً ما يمكن تحقيقه في السياق القائم في أية لحظة بعينها .
يوضح الإطار مختلف الآليات التي يمكن تصميمها من أجل تعضيد ودعم كل من الأعمدة والحقوق الأربعة . هذا يعني – في حال سياقات الاحتمالات المُقيدة – قدرة الإطار على توفير الأساس لمداخل جديدة للعمل على التعامل مع الماضي .

عن مؤسسة السلام السويسرية swisspeace

مؤسسة السلام السويسرية (swisspeace) هي معهد بحوث للسلام عملي التوجه ، مقره في برن ، بسويسرا . تهدف المؤسسة إلى منع اندلاع النزاعات العنيفة وإلى التمكين من تحويل مسار النزاعات بشكل مستدام .
ترى مؤسسة السلام السويسرية نفسها بصفتها مركزاً للتميّز ومنصة معرفية في مجالات تحليل النزاعات وبناء السلام . نحن نُجري بحوثنا حول أسباب الحروب والنزاعات المسلحة ، ونطوّر أدوات للتنبه المبكر للتوترات ، ونصيغ استراتيجيات لتخفيف النزاعات ولبناء السلام . تسهم مؤسسة السلام السويسرية في تبادل المعلومات والتواصل الشبكي بشأن قضايا السلم وسياسات الأمن الحالية ، من خلال تحليلات المؤسسة وتقاريرها ، فضلاً عن الاجتماعات والمؤتمرات .
تأسست مؤسسة السلام السويسرية في عام ١٩٨٨ تحت مسمى "Swiss Peace Foundation" وكان هدفها هو تعزيز بحوث السلام المستقلة في سويسرا .
والآن ، يعمل في مؤسسة السلام السويسرية(swisspeace) نحو ٤٠ شخصاً . من أهم الجهات المتعاملة معها وزارة الخارجية السويسرية ، والمؤسسة السويسرية الوطنية للعلوم . وتدعم أنشطتها إسهامات من "الجمعية الداعمة" للمؤسسة . الهيئة العليا لمؤسسة السلام السويسرية هي "مجلس المؤسسة" ، الذي يتكون من ممثلين من الأطراف السياسية ومن المعنيين بالعلوم ومن الحكومة .
مؤسسة السلام السويسرية (swisspeace) هي معهد مُنتسب لجامعة بازل وعضو في الأكاديمية السويسرية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (SAHS) .